ريادة العمل المناخي في الشرق الأوسط

دعوات إلى التحول العادل والمنصف إلى صافي الانبعاثات الصفري

القمة العالمية للحكومات 2024

بالتعاون مع

EY Building a better working world

إلهام الجيل القادم من الحكومات وتمكينه

القمة العالمية للحكومات هي منصة عالمية تهدف إلى استشراف مستقبل الحكومات حول العالم، وتحدد لدى انعقادها سنوياً برنامج عمل حكومات المستقبل مع التركيز على تسخير التكنولوجيا والابتكار لمواجهة التحديات التي تواجه البشرية.

وتبحث القمة العالمية للحكومات في نقاط الالتقاء ما بين العمل الحكومي واستشراف المستقبل والتكنولوجيا والابتكار، وهي منصة لتبادل المعرفة بين قادة الفكر ومركز للتواصل بين صنّاع السياسات والخبراء والروّاد في سبيل تحقيق التنمية البشرية وإحداث تأثيرات إيجابية على حياة المواطنين في جميع أنحاء العالم.

وتعتبر القمة العالمية للحكومات بوابة نحو المستقبل، إذ توفر مساحة لتحليل التوجّهات والمخاوف والفرص المستقبليّة، وميداناً لعرض آخر الابتكارات وأفضل الممارسات والحلول الذكيّة التي تحث على الإلهام وتحفّز الإبداع من أجل مواجهة التحدّيات المستقبليّة.

القمة WORLD
العالمية GOVERNMENT
للحكومات SUMMIT

جدول المحتويات

الموضوعات

الملخص التنفيذي	06
الفصل 1: تهيئة المشهد - أولى خطوات العالم على مسار التحول إلى صافي الانبعاثات الصفري	08
الفصل 2: تفاعلات معقَّدة على مسار التحول العادل	12
الفصل 3: دور القطاع المالي في ردم الفجوة	18
الفصل 4: الشرق الأوسط: التحول إلى رواد للتغيير بعد التأخر عن الركب	20
الفصل 5: بناء بيئة تمكينية: دور الحكومات والجهات التنظيمية في دعم التحول العادل في الشرق الأوسط	26
الفصل 6: دبلوماسية المناخ مهمة للغاية - حان وقت القرارات الجريئة	30
الخاتمة	33
المراجع	34
المؤلفون	35

الملخص التنفيذي

لا شك أن لمنطقة الشرق الأوسط دوراً حاسماً في عملية التحول العالمي نحو الحفاظ على المناخ. وبينما تسعى المنطقة لتحقيق صافي الانبعاثات الصفري، هناك حاجة مُلحة لطرح سؤالين مهمين: كيف يمكن مشاركة فوائد هذا التحول الكبير نحو صافي الانبعاثات الصفري في جميع أرجاء المنطقة؟ وكيف يمكن تسريع حدوث تحول عادل ومنصف مع ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب؟

يكتسب السؤالان السابقان أهمية أكبر إذا عدنا بالذاكرة قليلاً إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، حيث ينبغي الانتقال من التركيز على "ما يجب فعله" إلى "مَن المعني بالفعل". وتعتبر جهات التمويل، لا سيما في القطاع المالي، من الأطراف الفاعلة في هذه المسألة المعقَّدة. فمن المعلوم أن المؤسسات المالية تؤدي دوراً حيوياً في تحقيق صافي الانبعاثات الصفري، ما يعود بالفائدة على الجميع. ولذلك من المهم التأكيد على إحداث تحول سريع وعادل.

لم يعد يخفى على أحد أهمية خفض الانبعاثات وإزالة الكربون، لكن القطاع المالي في الشرق الأوسط ليس في وضع الاستعداد المثالي لأداء دوره الحاسم المنتظر منه. فلا تزال العديد من المؤسسات المالية في المنطقة تصب معظم تركيزها على إزالة الكربون بأي ثمن، دون أن تأخذ في الاعتبار البُعد الاجتماعي الأوسع لهذا التحول. فلا يزال خطر ترك بعض المجتمعات الأكثر ضعفاًخلف الركب يشكل تحدياً، ويزيد أحياناً من تفاقم التحيزات وانعدام المساواة.

لا ينبغي أن تركّز المؤسسات المالية على تحقيق صافي الانبعاثات الصفري وحده في خططها بشأن التحول، بل يجب أن تدرس أيضاً المخاطر المجتمعية والفرص التي تصاحب التحول، ما يعني التطلّع إلى ما هو أبعد من مجرد تحقيق أهداف صافي الانبعاثات الصفري، ومراعاة الآثار المترتبة على الأشخاص والمجتمعات. وعلى القطاع المالي أن يلبي المتطلبات المتنوعة لمختلف القطاعات والصناعات، مع مراعاة الفروق الدقيقة بينها. وتكمن أهمية ذلك في أن المسارات التي تتخذها هذه القطاعات بشأن التحول تختلف وتتباين بدرجة كبيرة، وترتبط بشكل جوهري بالمجتمعات التي تدعمها وبطريقة تكيُّف هذه المجتمعات وقدرتها على الصمود والتغلب على تحديات التحول.

في الوقت نفسه، يتعين على الحكومات والجهات التنظيمية أن تؤدي الدور المنوط بها فيما يتعلق بوضع توقعات الأداء المستقبلي والهياكل التنظيمية والحوافز المناسبة لدعم القطاع المالي وتشجيعه على قيادة عملية تحولية تتَّسم بالعدل والإنصاف. ومن أنسب الطرق التي تتيح للحكومات إنجاز التحول بالتعاون مع القطاع المالي وضع أُطر عمل للسياسات الوطنية وتحديد قواعد السوق وتنظيماته ومنهجية كل حكومة تجاه الدبلوماسية المناخية والتعاون الدولي.

لقد سلَّط مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) الضوء على الزخم الكبير في الشرق الأوسط بشأن خفض الانبعاثات، كما أبرز أهمية مراعاة متطلبات جميع الأشخاص في المجتمع ووضعها في صميم عملية تحولنا إلى مستقبل أكثر استدامة وعدلاً وإشراقاً.

الفصل 1

تهيئة المشهد - أولى خطوات العالم على مسار التحول إلى صافي الانبعاثات الصفري

رغم التقدم الملحوظ خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالوعي بأهمية خفض الانبعاثات وإزالة الكربون، فإننا لا نزال نسعى جاهدين لإيجاد حلول لمعضلة ضخامة التحول المطلوب وكثرة تعقيداته. ففي الوقت الراهن، تُطبَّق إستراتيجيات إزالة الكربون على أعلى المستويات– من قِبل المؤسسات الدولية والحكومات الوطنية وإدارات المؤسسات. وقد وضع العالم قدمه أخيراً على مسار التحول، وإن كان يسير بمعدل أبطأ وأكثر تعقيداً مما يطالب به الغالبية العظمى.

واليوم، يتزايد الطلب على مواءمة خطط إزالة الكربون مع أهداف التنمية المستدامة الأوسع على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني، وذلك من خلال أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.[1] وفي حين أن التحول العالمي يجب أن يحدث سريعاً وعلى نطاق واسع، فإنه لا يمكن أن يكون على حساب الفئات الأكثر ضعفاً، وعليه أن يتَّسم بالعدل والإنصاف ولا يترك أحداً خلف الركب.

يتزايد الطلب على مواءمة خطط إزالة الكربون مع متطلبات التنمية المستدامة الأوسع على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني، وذلك من خلال أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.[1]

ما المقصود بالتحول إلى صافي الانبعاثات الصفري بشكل عادل ومنصف؟

يُقصد بأي تحول إحداث نقلة نوعية من حالة إلى أخرى. وفي سياق الحديث عن التحول إلى صافي الانبعاثات الصفري، فإن الهدف يتجاوز مجرد إزالة الكربون، حيث يمثّل التحول العادل والمنصف طريقة أكثر ذكاءً وتأثيراً وإنصافاً لكي نحظى بمستقبل مستدام يتيح لجميع الأشخاص والمجتمعات جني ثمار هذا التحول. ويرتكز التحول العادل، عموماً وإن اختلفت تعريفاته، على مفهوم مفاده أن التحول إلى مستقبل يتحقق فيه صافي الانبعاثات الصفري يعني إتاحة المشاركة للجميع دون ترك أي أحد خلف الركب.

وبات مفهوم التحول العادل يكتسب دعماً متسارعاً منذ الإشارة إليه في اتفاق باريس عام 2015[2]، الذي ينص بوضوح على أنه يجب على أطراف الاتفاق أن تراعي ضرورات التحول العادل. وبعيداً عن اتفاق باريس، أصبح التحول العادل موضوعاً رئيسياً في كل من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP26) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27)، ثم جرى تناوله لاحقاً ضمن أولويات الأمين العام للأمم المتحدة وتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ في عام 2022[3]. واستكملت دولة الإمارات العربية المتحدة المسيرة خلال رئاستها لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، حيث ركّزت الحوار على قيادة التحول العادل والمنظم والمنصف.

ويمكننا إحداث تحول عادل من خلال منح الأولوية للإجراءات والحلول والأنظمة التي لا تتجاهل الفئات الأكثر ضعفاً أو تغفل مجتمعات بعينها. وإذا صممنا هذا التحول السريع والشامل تصميماً صحيحاً وذكياً، فإنه سيتيح معالجة الفوارق المجتمعية والاقتصادية القائمة، بما يمكّننا من بناء مستقبل يضم جميع الفئات الأكثر ضعفاً حالياً.

تصميم التحول العادل نحو صافي الانبعاثات الصفري

كيف يمكن تصميم مسيرة التحول العادل نحو صافي الانبعاثات الصفري؟ يتمثل المبدأ الرئيسي لتصميم التحول العادل نحو صافي الانبعاثات الصفري في مراعاة العدالة البيئية والمجتمعية في خطط التحول. لكن الحقيقة المرة هي أن الفئات الأكثر ضعفاً هي التي تتحمل في معظم الأحيان وطأة تغير المناخ وعمليات التحول التصحيحية. ويُلاحَظ ذلك غالباً في البلدان ذات الاقتصادات المعتمدة على الصناعات كثيفة الكربون والسكان ذوي الدخل المنخفض، لا سيما حيث يؤدي خطر التحول غير المنظَّم إلى حركة تجميد كبيرة للأصول[4] كثيفة الانبعاثات.

لذا فإن أية عملية تحول ناجحة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كلاً من العدالة البيئية والمجتمعية عند تصميم التحول وقياس مدى نجاحه. وتمتد مبادرة التحول العادل إلى أبعد من ذلك من خلال تحديد إطار أولي يمكن استخدامه لتقييم العمليات والممارسات عن طريق المطالبة باتخاذ إجراءات عبْر بُعدَين حاسميْن، هما: الدمج المجتمعي والتأثير الموزّع[5].

الحقيقة المرة هي أن الفئات الأكثر ضعفاً هي التي تتحمل في معظم الأحيان وطأة تغير المناخ وعمليات التحول التصحيحية.

الفصل 2

تفاعلات معقَّدة على مسار التحول العادل

ستتضمن عمليات التحول العادل تفاعلات معقَّدة تحدث بين التصورات والتوقعات والحقائق على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ويتطلب التصميم الفعال فهم نقاط الالتقاء بين هذه العناصر؛ بدءاً من التدفقات المالية إلى الجغرافيا السياسية، وبدءاً من التحولات التقنية إلى سرعة تجاوب سلاسل التوريد، وهو ما تنجم عنه قائمة طويلة من العناصر المترابطة.

إضافة إلى ذلك، ينبغي للسياسات واللوائح الحكومية أن تشجع الممارسات المستدامة وتحفز على إزالة الكربون، وتركز في الوقت نفسه على إتاحة فرص ووظائف جديدة للفئات الأكثر ضعفاً والمجتمعات التي تتأثر بالتحول بشكل مباشر. ويتعين أن تركِّز التحولات الاقتصادية المشار إليها سابقاً على إيجاد فرص العمل واستقطاب الخبرات في المجالات الحيوية، كتقنيات الطاقة النظيفة والزراعة المستدامة وإدارة الموارد بفاعلية وممارسات تدوير الكربون ونحو ذلك.

على المجتمعات المحلية أن تكون الدافع المحرّك للقطاعات الجديدة والناشئة التي تدعم التحول العادل. ولا بد من دمج الأصوات المحلية في عمليات التخطيط وصنع القرار ليتسنى فهم متطلبات جميع أطياف المجتمع وتلبيتها. وفي الوقت نفسه، ينبغي لواضعي السياسات توفير الفرص التعليمية والتدريبية الكافية لمجتمعاتهم بما يمكّنها من المساهمة بشكل كامل في إحداث التحول.

ولعالم نظيف يتمتع بصافي انبعاثات صفري دون تهميشٍ لأحد، لا بد من تعبئة رأس المال المؤسسي على نطاق واسع، ولا بد من مشاركة كاملة من جانب القطاع المالي لتقديم منتجات جديدة تعمل على توجيه رأس المال نحو المجالات التي تحتاج أكبر قدر من الدعم. إضافة إلى ذلك، ثمة حاجة لمشاركة المستثمرين من أجل الاستفادة من زخم السوق وتنشيط المنافسة، ومشاركة البنوك من خلال الإدارة الفعالة لمخاطر التحول المجتمعية والتأكد من وضعها في الاعتبار عند صنع قرارات التمويل، مع مشاركة الحكومات والجهات التنظيمية من أجل بناء بيئة مواتية تحفز هذه السلوكيات والإجراءات.

لا بد من دمج الأصوات المحلية في عمليات التخطيط وصنع القرار ليتسنى فهم متطلبات جميع أطياف المجتمع وتلبيتها.

تسليط الضوء على منطقة الشرق الأوسط

تُعَد دول منطقة الشرق الأوسط من أكثر دول العالم تأثراً بالتبعات الشديدة والمتسارعة لتغير المناخ. حيث يعاني العديد من هذه الدول بالفعل من ارتفاع في درجات الحرارة، وتكرر موجات الجفاف، وارتفاع معدّل فقدان المياه، والظواهر المناخية القاسية[6]. وما يزيد الأمر تعقيداً هو أن مسار إزالة الكربون في المنطقة يُمثل تحدياً كبيراً، في ظل عديد من التأثيرات المتشابكة. وبين المتطلبات المتضاربة وندرة الموارد والأزمات القائمة، تبرز حاجة ملحة إلى حلول تعزِّز الاستدامة والتعاون وتعالج التحديات الكبيرة التي يواجهها المجتمع وصُناع السياسات.

في السنوات الأخيرة، حدَّدت العديد من الدول أهدافاً وطنية طموحة للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري. وقد أخذ تأثير هذه الالتزامات ينتقل تدريجياً إلى القطاع الخاص. حيث وضعت العديد من الشركات الكبرى، لا سيما الرائدة منها، أهدافها الخاصة فيما يتعلّق بإزالة الكربون. وتجري صياغة العديد من السياسات واللوائح والمبادرات بعناية لتعزيز اقتصاد أكثر استدامة، يعكس بالفعل أولويات التنويع والنمو الشامل. والأهم من ذلك، بالنسبة للدول الأكثر استشرافاً للمستقبل في المنطقة، يُنظر إلى التحول على أنه فرصة كبيرة للنمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي.

نموذج يُحتذى به: مبادرة الشرق الأوسط الأخضر

تُعَد مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التي أُطلِقَت عام 2022 بقيادة المملكة العربية السعودية، مثالاً على قيادة العمل المناخي. تمنح هذه المبادرة الأولوية للتعاون والتكاتف بشكل أساسي، ما يعكس التزام المنطقة بتضافر الدول من أجل التصدي لتحديات تغير المناخ. وتهدف مبادرة الشرق الأوسط الأخضر إلى خفض الانبعاثات وفقاً لأهداف اتفاق باريس مع تعزيز التنويع الاقتصادي وإتاحة فرص عمل واستثمارات جديدة في القطاع الخاص. وترتكز رؤيتها على تحسين أحوال المعيشة وحماية الأجيال المقبلة مع المساعدة في الحفاظ على أمن الطاقة العالمي. وفي ظل هذه الطموحات، بدأت بذور التحول العادل تزدهر بالفعل في الشرق الأوسط.

تهدف مبادرة الشرق الأوسط الأخضر إلى خفض الانبعاثات وفقاً لأهداف اتفاق باريس مع تعزيز التنويع الاقتصادي وإتاحة فرص عمل واستثمارات جديدة في القطاع الخاص.

قال المنطقة إلى مرحلة ما بعد إزالة الكربون

نظراً إلى التعقيدات التي تعانيها اقتصادات الشرق الأوسط، لا سيما مع استمرار أهمية إنتاج الوقود الأحفوري بالنسبة لهذه الاقتصادات، فإن مفهوم صافي الانبعاثات الصفري يحمل تحدياً فريداً لصُناع السياسات. ومع ذلك، فإن بعض الرواد الوطنيين يقرّون بضرورة هذا التحول على نحو متزايد، وهو ما يفتح بدوره نقاشاً بالغ الأهمية بشأن كيفية رسم المسار نحو تحقيق صافي الانبعاثات الصفري في المنطقة. ويمكن لهذا النقاش أن يفضي إلى مزيد من المحادثات حول الفرص التي يمكن أن يستكشفها مسار التحول الإقليمي، والثمار التي يمكن جنيها بعيداً عن أهداف إزالة الكربون.

تتميز منطقة الشرق الأوسط، أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، بارتباط التنمية المجتمعية فيها بالحاجة إلى تنويع اقتصاداتها.

يجب أن يتم هذا التنويع الاقتصادي بعيداً عن الوقود الأحفوري والتوجه نحو مستقبل أكثر اعتماداً على الطاقة الأنظف، من خلال تحول عادل ومنصف لجميع سكان المنطقة. غير أن المعضلة التي تواجه الحكومات اليوم هي كيفية دعم ذلك الهدف بحيث يتمكن الجميع من جني فوائد هذا التنويع الاقتصادي، وهو ما يقتضي توسيع نطاق التركيز ليشمل أكثر من مجرد إزالة الكربون، ويغطي الأهداف الأعم للتنمية المستدامة والشاملة.

على سبيل المثال: تواجه منطقة الشرق الأوسط بعض التحديات فيما يتعلّق بالأمن المائي، حيث تعاني ندرة شديدة في المياه ومستويات عالية من الإجهاد المائي. وقد تفاقمت هذه التحديات مع تفاقم أزمة تغير المناخ، بالإضافة إلى سرعة تزايد النمو السكاني[7]. ومن التحديات البارزة التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط سوء الإدارة على مر التاريخ، والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية، فضلاً عن الأزمات القائمة. وفي الوقت الذي تعمل فيه المنطقة على وضع خطط عمل للوصول إلى صافي انبعاثات صفري، عليها أن تتصدى في الوقت نفسه لتحديات الأمن المائي وإدارته. وإذا تم التحول الإقليمي بنجاح وعناية، فقد يعزز مجال إدارة المياه، ما سيدعم بدوره مجال الزراعة المستدامة، والتقنيات الموفِّرة للمياه، وممارسات إدارة المياه ومجالاتها. وهذه التطورات كلها تولّد تأثيرات إيجابية ثانوية، وتقدِّم فوائد كبرى للعديد من الأفراد، بما يفضي في النهاية إلى أكثر من مجرد إزالة الكربون.

الفصل 3

دور القطاع المالي في ردم الفجوة

للمؤسسات المالية دور حاسم في تحقيق هدف صافي الانبعاثات الصفري والتصدِّي لتغير المناخ، بصفتها جهات توفير رأس المال. ونظراً لسيطرتها على كميات هائلة من رؤوس المال، يمكنها أن توجِّه كيفية استثماره، كما يمكنها توجيه المشاريع التي تحتاج إلى تمويل. وينتج عن ذلك تأثير بارز في نشاط الشركات والمسار الذي تتبعه في تحولها الحتمي. وفي ظل الضغوط المتزايدة بشأن دمج الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية في قرارات الاستثمارات والتمويل، يؤدي القطاع المالي دوراً بارزاً في دفع الشركات إلى اعتماد ممارسات أكثر استدامة وتقليل بصمتها الكربونية.

ويُتوقع من البنوك في مختلف أنحاء العالم أن تدمج المخاطر المتعلّقة بالمناخ والبيئة في إجراءاتها لإدارة المخاطر. إذ تتأثر سلامة الأسواق المالية بالمخاطر المناخية، بدءاً من المخاطر المادية المرتبطة بالتقلبات الجوية القاسية، وصولاً إلى المخاطر التي ينطوي عليها التحول التصحيحي بسبب تغيُّر السياسات وتقلُّبات السوق. وفي الوقت الحاضر، تتخذ أغلب المؤسسات المالية الخطوات اللازمة للتأكد من تضمين المخاطر المناخية في عملياتها الرئيسية، مثل التخطيط الاستراتيجي ونماذج التسعير.

هل يتوقف الأمر عند هذا الحد؟ كلا، فالقطاع المالي بمقدوره، بل ولزام عليه أن يسعى لتحقيق المزيد.

لكن كيف يمكن للقطاع المالي أن يسعى لتحقيق المزيد؟ يشكل التحول إلى صافي الانبعاثات الصفري ضرورة حتمية للاقتصاد، وبالتالي على المؤسسات المالية أن توجه رؤوس الأموال إلى القطاعات التي تحتاجها بشكل مُلح، وأن تدير مخاطر التحول إدارة ناجحة تؤدي إلى مستقبل أفضل للجميع. ولا شك أن التحول إلى صافي الانبعاثات الصفري في أنظمة الطاقة يسير على ما يُرام، لكن ما زال بإمكانه التوسع ليشمل مختلَف قطاعات الاقتصاد. وهنا يأتي دور القطاع المالي، حيث يمثل حلقة الوصل التي تربط بين السياسات والتطلعات المناخية من جهة، وبين التغيير الذي يجب أن يطرأ على اقتصاداتنا وأسواقنا الفعلية من جهة أخرى.

وبالنسبة للقطاع المالي، يشكِّل التحول العادل فرصة استراتيجية ومسؤولية في آن واحد. وينبغي للتحدي المزدوج المتمثل في توسيع نطاق تمويل العمل المناخي والحد من انعدام المساواة أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من الهدف الأشمل المتمثل في تقديم التمويل لجميع المتعاملين بشكل مستدام. فالتحول في نهاية المطاف هو مستقبل نماذج الأعمال والسبيل لتطويرها وإنجاحها على المدى الطويل.

الفصل 4

الشرق الأوسط: التحول إلى رواد للتغيير بعد التأخر عن الركب

اتخذت الشركات في منطقة الشرق الأوسط خطوات كبيرة في بناء الإستراتيجيات والأدوات اللازمة لخفض الانبعاثات. وقد تمكّن بعضها بالفعل من القضاء على هذه الانبعاثات تماماً. لكن المؤسسات المالية في المنطقة استغرقت وقتاً أطول من نظيراتها الدولية حتى أدركت ضرورة القضايا المناخية، مع تأخر بعضها كثيراً عن ركب المؤسسات المالية العالمية.

مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27) في جمهورية مصر، واستضافة الإمارات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، ينصب التركيز على الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المالية في تعجيل إزالة الكربون[8]. وبينما شهدت المنطقة مجموعة من الإعلانات الجريئة، مع توقيع العديد من المؤسسات المالية على اتفاقيات المناخ دون الالتزام باتخاذ إجراءات ملموسة، فإن زيادة صفقات التمويل المستدامة تعني أن البنوك على وجه الخصوص ترى فرصاً جديدةً تخدم أعمالها ومتعامليها ومحافظها الاستثمارية.

على صعيد المؤسسات الأكثر تقدماً، تتشكَّل استراتيجيات التحول بأهداف وغايات ملموسة تتعلَّق بكل من صافي الانبعاثات الصفري والتمويل المستدام. ويتجه الاهتمام حالياً إلى قياس الانبعاثات المموَّلة، وهي الانبعاثات المرتبطة بمنتجات وخدمات الاستثمار والإقراض والتأمين[9]، حيث تدرك المؤسسات المالية أن معالجة هذه الانبعاثات أمر ضروري لإحداث أكبر الأثر. ومع ذلك، فإن الكثير من هذه المؤسسات، كما هي الحال عالمياً، تجد أن إزالة الكربون من الانبعاثات المموَّلة أمر بالغ الصعوبة، وقد يكون أصعب في المنطقة التي يأتي كبار متعامليها من قطاعات تعتمد كثيراً على الكربون، فيترددون ويحجمون عن المشاركة أو الالتزام غالباً.

يتجه الاهتمام حالياً إلى قياس الانبعاثات المموَّلة، وهي الانبعاثات المرتبطة بمنتجات وخدمات الاستثمار والإقراض والتأمين.

توصيات للقطاع المالي: إجراءات تسريع التقدم المحرز

تحتاج المؤسسات المالية في الشرق الأوسط إلى تسريع جاهزيتها فوراً لاتباع نهج شامل بدلاً من اتخاذ إجراءات فردية منفصلة. ويتعين اتخاذ هذا الإجراء الشامل على مستوى القطاع والمؤسسات المالية، وكذلك على مستوى المحافظ الاستثمارية الفردية. وستساعد هذه الإجراءات البارزة في استقطاب مزيد من فرص الأعمال الجديدة إلى القطاع المالي، وستعود بالنفع أيضاً على اقتصادات المنطقة ومجتمعاتها وسكانها.

لكن كيف يمكن تشكيل عملية التحول لتعود بالنفع على جميع الأطراف المشاركة؟ وما الإجراءات التي يجب على المؤسسات المالية في المنطقة اتخاذها لدفع عجلة التقدم الشامل؟ تنطوي الإجابة عن هذين السؤالين على تعزيز قدرات المؤسسات المالية الإقليمية والوطنية معاً لدمج مسألة تغير المناخ في استراتيجيات الأعمال التجارية. وإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر بناء المرونة إزاء المناخ في إطار الأنظمة والأسواق المالية من أجل تعزيز جهود التكيف مع تغير المناخ التي تحمي سُبل عيش الأفراد وتعزز الازدهار المستقبلي.

يوضح الشكل التالي ثلاثة إجراءات فورية يجب على القطاع المالي منحها الأولوية:

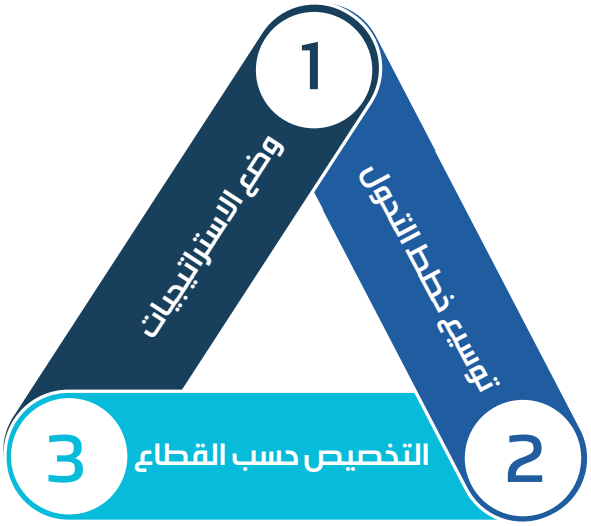

وضع الاستراتيجيات

تتمثل هذه الخطوة الأساسية في وضع تطلعات وإستراتيجيات واضحة تتضمن أهداف صافي الانبعاثات الصفري مع مراعاة المخاطر والفرص المجتمعية الأوسع. وببساطة، لا يمكن وضع أهداف محددة تخص الانبعاثات وحدها، فهناك العديد من العوامل المترابطة والمتشابكة التي يتجاوز تأثيرها انبعاث الغازات الدفيئة أو الحد منها.

ومن الإجراءات الحاسمة الأخرى تعزيز مساهمة الشركاء الرئيسيين، لما لهم من دور بالغ الأهمية في ظل الحاجة إلى تجميع وجهات نظر متنوعة في مرحلة تحديد الاستراتيجيات. ولذلك مزايا إضافية، مثل زيادة الدعم وتعزيز المكانة المجتمعية للمؤسسة. والجدير بالذكر أن معظم كبار المستثمرين باتوا يدرجون في تحليلهم الاستثماري تأثير التحول على الشركاء الرئيسيين، بمن فيهم الموظفون والمورِّدون والمتعاملون، ثم ينشرون تقاريرهم عن ذلك.

ومن المكونات المهمة في الاستراتيجيات هي المساءلة والشفافية، حيث تعززان بشكل مباشر الحفاظ على الزخم وبناء الثقة على نطاق المنظومة الأوسع بالتزامن مع التقدم المحرز في جهود التحول. وبالنسبة للمؤسسات المالية، فبوسعها فعل الكثير، وفي ظل وفرة أطر العمل والمعايير المرتبطة بإعداد التقارير، يمكنها بسهولة الشروع في إعداد وصياغة عملية التحول على مستوى المؤسسة. وفي الشرق الأوسط، يتسارع تبني واعتماد الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية وإعداد تقارير الاستدامة، ويتزامن ذلك مع توجه أعداد متزايدة من الشركات المالية نحو مواءمة ممارساتها مع نظيراتها على الصعيد العالمي[10].

وكملحوظة أخيرة بخصوص أهمية وضع التطلعات والاستراتيجيات: ينبغي ألا تتجاهل المؤسسات المالية ممارسات تعويض الكربون والحلول القائمة على الطبيعة، فهي تقدم فرصاً متنامية لتعزيز التمويل الموجَّه نحو المشاريع والأصول التي لا تكتفي بإزالة ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي، كمبادرات التشجير وإعادة التشجير، بل تحقق أيضاً أهدافاً أوسع للتنمية المستدامة ومنافع مشتركة تتوافق بشكل وثيق مع مفهوم التحول العادل. على سبيل المثال، قد يتضمن ذلك دعم إدارة المياه النظيفة، أو تعزيز فرص التوظيف داخل المجتمعات، أو تطوير ممارسات زراعية مستدامة.

إن الزخم الذي يحيط بأسواق الكربون في الشرق الأوسط واعد للغاية، وقد عززته الالتزامات التي شهدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28). فعلى سبيل المثال، أعلن سوق أبوظبي العالمي في عام 2022 عن إنشاء أول بورصة طوعية منظمة بالكامل وغرفة مقاصة لتداول أرصدة الكربون[11]؛ وهو ما يمثل تطوراً هائلاً على مستوى المنطقة. ومع تزايد هذا الزخم، تتطلع العديد من البنوك المحلية إلى فتح مكاتب لتداول أرصدة الكربون وقطف ثمار هذا المجال المزدهر، فيما يخوض المستثمرون في هذا المجال ضمن استراتيجيتهم لتنويع محافظهم الاستثمارية.

توسيع خطط التحول

بدءاً من خطط التحول، يمكن للمؤسسات المالية أن تبدع في دمج المخاطر والفرص المجتمعية في استراتيجياتها المناخية بطرق عدة. فخطة التحول إلى صافي الانبعاثات الصفري بالنسبة للمؤسسة المالية هي خريطة طريق أو كتيب إرشادات يوضح كيفية تحويل جميع أنشطة المؤسسة إلى مستقبل ذي صافي انبعاثات صفري، بغية تخفيف الآثار طويلة الأجل وتأسيس عمليات تكافح تغير المناخ مستقبلاً.

توفر أهداف التنمية المستدامة ركيزة أساسية لهذه الخطط، إلى جانب ممارسات راسخة ذات صلة بحقوق الإنسان والتنمية الشاملة ونحوها من الأهداف المجتمعية. وينبغي لما تقدمه المؤسسات المالية من خطط وتمويل للتحول أن يدفع العمل على إحداث تغيير في قطاعات أخرى بخلاف الطاقة، مثل قطاع التعليم وقطاع الصحة والقطاع الاستهلاكي وما إلى ذلك.

لكن كيف تعالج المؤسسات المالية التحدي الرئيسي المتمثل في المخاطر؟ يمثل مكون المخاطر محوراً أساسياً، وينبغي لأي خطة تحول أن تعرِّف المخاطر المجتمعية المحتملة وتحدد نطاقها وتقيسها بشكل كامل. ورغم أن فهم التداعيات المرتبطة بالأفراد أمر جوهري، فمن المهم أيضاً تمكين الفرص المجتمعية التي قد يعالج التحول من خلالها انعدام المساواة ويحدث أثراً إيجابياً في المجتمعات والفئات المهمشة. ويشمل ذلك تصميم استراتيجيات للتحول والتمويل المستدام تدعم الأعمال كثيفة الكربون في التحول إلى نماذج منخفضة الكربون، إلى جانب توسيع نطاق الحلول والتقنيات المناخية التي تنفع الأفراد. وقد يتضمن ذلك، على سبيل المثال، إنشاء فرص عمل للاقتصاد الجديد، والترويج لمنتجات ومنصات تعالج نقص الطاقة، وتأسيس أعمال تجارية تقضي تماماً على الفجوة بين الجنسين وانعدام المساواة في الدخل.

يمكن للمؤسسات المالية المساهمة أيضاً في إحداث تغيير أوسع من خلال دعم السياسات واللوائح التي تسرع عملية التحول أو حتى من خلال المشاركة في حوارات هادفة والتخطيط للتحول. وباختصار، يتطلب النهج الشامل عملاً جماعياً، وهو ما يستدعي أن تقوم جميع الجهات الفاعلة بدورها، بما فيها البنوك وشركات التأمين والمستثمرون.

التخصيص حسب القطاع

ينبغي رسم مسارات تحول محددة حسب القطاع، بحيث تتضمن الاستراتيجيات والإجراءات الفريدة المطلوبة للتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون ومستدام ضمن صناعات أو قطاعات محددة. فكل قطاع له تحدياته وفرصه وخصائص انبعاثاته، وله بالتالي نهج تحوله الخاص[12]. وهذا ينطبق أيضاً على كيفية تحقيق التحول العادل على مستوى القطاعات كافة، من قطاع الطاقة إلى قطاع النقل، ومن قطاع البناء والتشييد إلى قطاع الزراعة.

وبالتزامن مع تعمق المؤسسات المالية في فهم دورها في التحول العادل، تشهد المنطقة تغيراً ملحوظاً. فبدلاً من مجرد اتخاذ قرار بسحب الاستثمارات أو ضخها، يتزايد عدد المؤسسات التي تفهم عملية التحول بشكل شامل ومفصل، لا سيما فيما يتعلق بقطاعات وصناعات بعينها. ويستدعي هذا النهج النظر في المسارات القطاعية المختلفة لعملية التحول، وهو أعمق بكثير من النُّهُج السابقة. ولا بد من فهم مسارات التحول للقطاعات الرئيسية وتوقعها للتوصل إلى أفضل تصور حول ما سيؤول إليه الاقتصاد العالمي بعد 10 أعوام أو 20 عاماً أو 30 عاماً من الآن[13].

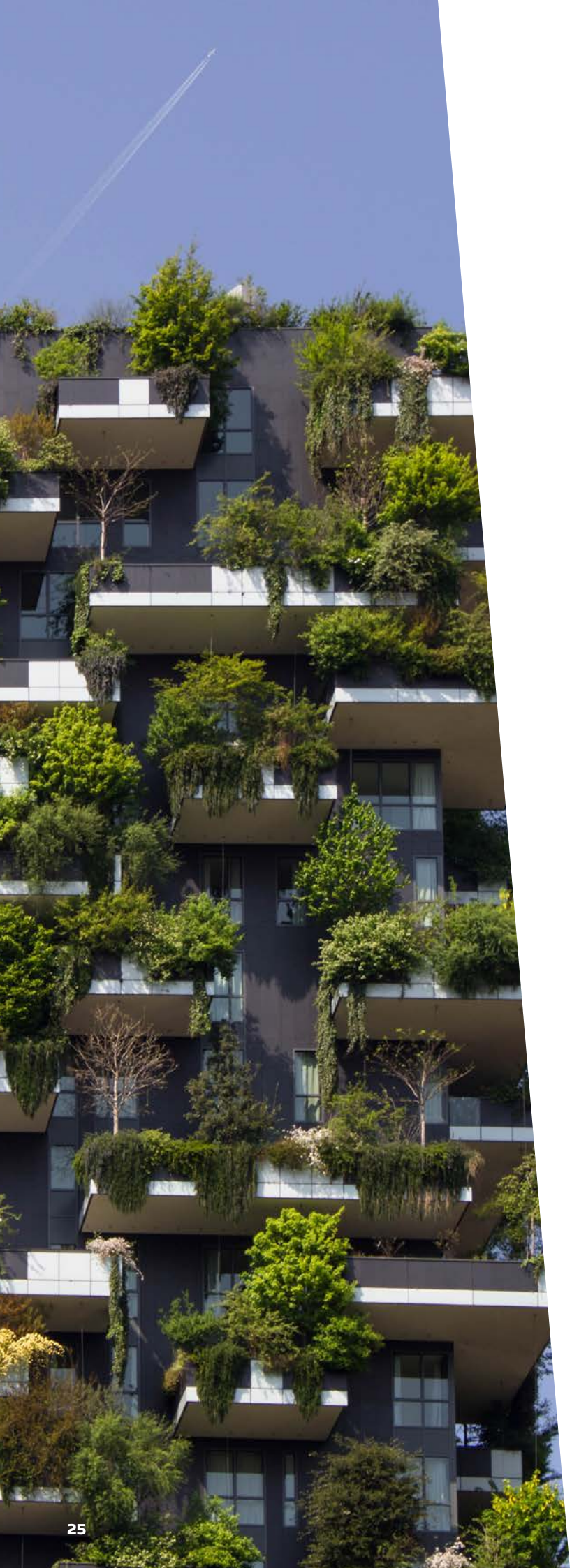

كما يتعين أن تدرس خطط التحول إلى صافي الانبعاثات الصفري المتطلبات والأولويات الجغرافية والسوقية المختلفة. فقد تختلف متطلبات الأسواق الناشئة مثلاً بشكل تام عن متطلبات الدول الصناعية، عند أخذ البنية التحتية للطاقة والنقل في الاعتبار. وستكون المؤسسات المالية التي تتصدر المشهد قادرة على فهم هذه الاختلافات ودمجها بدقة وإضفاء هذه القيمة على أعمالها مع متعامليها.

فما السبيل لترجمة الاستراتيجيات إلى مسارات تحول تختلف باختلاف القطاع؟ بينما تستجيب المؤسسات المالية في الشرق الأوسط لتوقعات التحول والتزاماته المحددة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، يقتضي نجاحها تصميم مسارات تحول تراعي ظروف كل قطاع، ويشمل هذا عوامل منها السياقات الإقليمية والموارد المتاحة ومستويات التطور التقني، كما يعني تعزيز نهج تحول عادل لضمان ألا تتضرر الفئات الأكثر ضعفاً والقوى العاملة من التغيرات على نحو غير متناسب وأن تكون قادرة على الاستفادة من الفرص الجديدة الناشئة عن التحول إلى اقتصاد مستدام.

الفصل 5

بناء بيئة تمكينية: دور الحكومات والجهات التنظيمية في دعم التحول العادل في الشرق الأوسط

يتم حالياً وضع أسس للسياسات المناسبة التي تعزز التحول العادل وتدعم تحقيقه على المستوى الدولي. وقد رسَّخ اتفاق باريس بالفعل السمات الرئيسية للتحول العادل من خلال مطالبة الحكومات بمراعاة ضرورات التحول العادل للقوى العاملة وإتاحة فرص عمل جيدة ولائقة باعتبارها أولويات إنمائية محددة وطنياً[14]. ومن البوادر المشجعة أن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجد مؤخراً أن "التحول العادل" ذُكر في أحدث تعهدات المناخ الوطنية بموجب اتفاق باريس بنسبة 38% وفي الاستراتيجيات طويلة الأمد بنسبة 56%[15].

وفي نهاية المطاف، تقود الحكومات العمل المناخي، والضرورات السياسية هي التي تحدد سرعة ومدى نجاح العالم في التحول إلى مستقبل صديق للبيئة ومستدام. ومع ذلك، فإن العامل الأساسي لنجاح هذا التحول هو المؤسسات المالية، التي تؤدي أدواراً توجيهية في تشكيل مسار اقتصاداتنا وأسواقنا. وعلى كل من الحكومات والبنوك المركزية والجهات التنظيمية التفكر في كيفية إيجاد بيئة تمكينية ومواتية، تشجع السلوك الإيجابي والبنّاء من جانب المؤسسات المالية في إطار دعم التحول العادل.

ومن حسن الحظ أن البيئة التمكينية بدأت تتشكل في الشرق الأوسط لتمكين المؤسسات المالية من دعم التحول المستدام. لكن من المهم درء مخاطر محدودية التركيز على الالتزامات الصارمة المقترنة بصافي الانبعاثات الصفري وأهداف إزالة الكربون دون التفكير ملياً في التنمية الشاملة والمستدامة للمنطقة. ويتضمن تغيير هذا النهج الصارم، في أعقاب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، دمج الاعتبارات الرئيسية في الحوار السياسي والتنظيمي على مستوى المنطقة.

تنفيذ السياسات المناسبة للتأثير في قطاع الخدمات المالية

لتسهيل التحول الناجح إلى صافي الانبعاثات الصفري في مختلف أنحاء الشرق الأوسط بما يعود بالنفع على الجميع، يتعين ألا ينحصر تركيز صُناع السياسات على تصميم وتنفيذ سياسات شاملة الغرض منها تعزيز الممارسات المستدامة وحسب، بل ينبغي عليهم العمل في الوقت نفسه على ابتكار نظام حوافز لخفض الانبعاثات. ولكن ذلك ليس بالأمر السهل، حيث يزداد الأمر تعقيداً عند تطبيقه على مستوى القطاع المالي. فعلى الرغم من كونه قطاعاً شديد التنظيم، مقوماته الأساسية التوجيه والوضوح والإرشاد القطاعي، فإنه غالباً ما يتصف بمقاومة تقبل القواعد التي تتماشى مع تطبيق مثل هذه الحوافز.

ولبدء العملية، يمكن لصُناع السياسات إيجاد بيئة تنظيمية داعمة للتمويل الأخضر والاستثمارات المستدامة من خلال تشجيع وتحفيز المؤسسات المالية على إعطاء الأولوية للشركات والمشاريع الصديقة للبيئة والمجتمع. وثمة حلول بديهية تتعلق بتقديم حوافز مالية في صورة إعانات وإعفاءات ضريبية من أجل تطوير واعتماد الطاقة والتقنيات النظيفة التي يمكن تصميمها ببراعة لتحقيق فوائد تفوق بمراحل الهدف المباشر المتمثل في التحول بعيداً عن الوقود الأحفوري. وهنالك أيضاً فرص عديدة للحكومات تمكّنها من قيادة الجهود الرامية إلى زيادة رأس المال لتنفيذ خطط البنية التحتية والتنمية التي تتوافق مع الطموحات الوطنية لصافي الانبعاثات الصفري، وذلك من خلال السندات الخضراء والمستدامة.

التمويه الأخضر: مشكلة كبيرة بحاجة للحل

ثمة تحدي كبير يحتاج إلى حل عاجل؛ وهو تحدي التمويه الأخضر وما يتسبب فيه من أضرار تمنع تحقيق الالتزامات المناخية.

يُقصد بالتمويه الأخضر الحالات التي يتم فيها تضليل الجمهور للاعتقاد بأن شركة أو جهة ما تؤدي دوراً في حماية البيئة يفوق مساهمتها الحقيقية، أو الإدلاء ببيانات كاذبة أو مضللة حول الفوائد البيئية لممارساتها أو منتجاتها أو سلوكياتها. ويمكن أن يتسع هذا المصطلح ليشمل المزاعم بتقديم بعض الفوائد المجتمعية أيضاً.

والقطاع المالي، كأي قطاع آخر، معرض لخطر التمويه الأخضر. وفي بعض الحالات، تتفاقم الخطورة بسبب الطبيعة الغامضة لبعض الأعمال التجارية، إضافة إلى الصعوبات العملية الكبيرة في محاولة إظهار الآثار المباشرة (وغير المباشرة) لقرارات الاستثمار والتمويل وتخصيص رأس المال.

ومع ذلك، فإن القطاع المالي يتقدم بخطى واثقة نحو دمج أطر العمل وعمليات الفحص والمنهجيات المستدامة في العمليات والحوكمة. ولكن تظل الحاجة قائمة لفعل المزيد على صعيد الأطر التشريعية والتعريفات التنظيمية بحيث توفر التوجيه والإنفاذ المطلوبين لضمان تجنب التمويه الأخضر على جميع المستويات. وترجع أهمية ذلك جزئياً إلى درء المخاطر المتعلقة بالسمعة وصون ثقة السوق في عملية التحول نفسها. فمن حق المجتمعات أن تلمس صدق الإجراءات المتخذة وترى قدراً من المساءلة في هذه العملية.

وقد واءم خبراء الأمم المتحدة بين أهمية الحد من التمويه الأخضر وإجراءات أوسع، مثل إنشاء خطط تحول واضحة، وتعزيز المساءلة والشفافية، والاستفادة من استخدام أرصدة الكربون لخفض مستويات الانبعاثات العالمية على نحو يمكن التحقق منه[16].

فلا سبيل لتحقيق تحول عادل دون وضع الإجراءات اللازمة لتلافي مخاطر التمويه الأخضر أو المجتمعي أو حتى "التحولي"، الذي ينشأ عندما تفتقر المنظمات إلى الشفافية بشأن أثر مبادراتها التحولية على الأفراد وجوانب المجتمع كافة.

الابتكار، والابتكار، ثم الابتكار

قطعت الحكومات في الشرق الأوسط أشواطاً طويلة فيما يتعلق بتقديم الدعم لجهود البحث والتطوير من أجل تسريع عجلة التحول على مستوى الأسواق الإقليمية. فعلى سبيل المثال، يهدف البرنامج الوطني للاقتصاد الدائري للكربون في المملكة العربية السعودية إلى توجيه الاستثمارات نحو تقليل الانبعاثات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها وإزالتها، وكل ذلك يتطلب طرق تفكير جديدة وتقنيات مستحدثة، فضلاً عن نهج يشمل المجتمع بالكامل[17].

وتشمل المقومات الرئيسية لازدهارنا جميعاً استثمار صناديق الثروة السيادية والمؤثرة في المنطقة بشكل مباشر وصريح في جهود الابتكار والبحث والتقنيات المناخية الجديدة لدفع عجلة التحول العادل. ولن يتوسع نطاق التقنيات الجديدة الصديقة للمناخ إلا من خلال القيادة الموجهة من الأعلى؛ أي من طرف القادة والمستثمرين الذين يؤثرون في الحالة العامة للسوق وفي مسارها. وفي الوقت نفسه، ثمة فرصة لتطوير نماذج وآليات تمويل أكثر ابتكاراً تسهّل كثيراً تحديد المخاطر والفرص المجتمعية المرتبطة بالتحول وتقدير حجمها، بما يعطي الأولوية لهذه المكونات.

تشمل المقومات الرئيسية لازدهارنا جميعاً استثمار صناديق الثروة السيادية والمؤثرة في المنطقة بشكل مباشر وصريح في جهود الابتكار والبحث والتقنيات المناخية الجديدة لدفع عجلة التحول العادل.

الفصل 6

دبلوماسية المناخ مهمة للغاية - حان وقت القرارات الجريئة

نشهد حالياً مرحلة جديدة تشيع فيها دبلوماسية المناخ. وهي مرحلة تدعو القادة إلى استضافة وقيادة حوارات بنَّاءة حول ما تمثله مكافحة تغير المناخ والتكيف معه بالنسبة للمجتمعات المحلية في المنطقة. ولتحقيق هذا الهدف، يجب ضم القطاع المالي إلى طاولة الحوار لضمان تدابير وإجراءات واقعية ومجدية ومناسبة لاستيعاب التمويل والاستثمار على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، يمكن لدبلوماسية المناخ الاستباقية أن تشمل تعزيز الممارسات الزراعية المناسبة للظروف المناخية المتغيرة، وإنشاء البنية التحتية اللازمة لتحمل الظواهر الجوية القاسية، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر. ولا بد من انضمام الممولين إلى النقاش لمساعدتنا في معرفة السبيل إلى تحقيق ذلك على أرض الواقع.

الجائزة الكبرى - جذب رؤوس الأموال إلى الشرق الأوسط

سيكون للقيادة المعنية بالمناخ لدى حكومات الشرق الأوسط دور محوري مؤثر في جذب استثمارات كبرى من مجموعة مصادر شتى. ومع توجه كل الأنظار نحو الشرق الأوسط بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، تلوح في الأفق فرص عظيمة لطرح مسألة التحول العادل على المستثمرين، دون قصرها على فئة المستثمرين في الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية والاستدامة.

فما الذي يشد المستثمرين إلى استراتيجيات التحول العادل؟ لا شك أن استراتيجية التحول العادل إلى صافي الانبعاثات الصفري تبرز الأهمية التي توليها الحكومات للاستقرار على المدى الطويل. ومثل هذا الاستقرار يجذب المستثمرين الباحثين عن فرص استثمارية مستدامة ومرنة إزاء المناخ. ولا تخفى أهمية تخفيف المخاطر مع تزايد عدد المستثمرين الدوليين الباحثين عن استثمارات تعتمد إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ بصورة استباقية.

على الحكومات أن تعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات المالية الرائدة في المنطقة لاستقطاب هؤلاء المستثمرين، ولتطوير خيارات تمويل خضراء جديدة ومبتكرة. ويجب أن تتضمن هذه الخيارات إتاحة الفرص المجتمعية (كإتاحة فرص العمل الخضراء، والوصول إلى تقنيات الطاقة النظيفة الجديدة، ونحو ذلك) إلى جانب تأهيل مبادرات صافي الانبعاثات الصفري للحصول على التمويل وإمكانية الوصول إلى رأس المال.

تمكين الدور الريادي والرئيسي للنساء في إحداث التغيير

تعد مشاركة المرأة في التحول إلى صافي الانبعاثات الصفري في الشرق الأوسط أمراً بالغ الأهمية لأسباب عديدة. فقد أثبتت النساء بالفعل دورهن الرائد في إحداث التغيير ورسم معالم المستقبل المستدام للمنطقة وتشكيله. وتُعد المرأة اليوم من قادة الاستدامة، من خلال مجموعة واسعة من الأدوار التي تضطلع بها في مجالس الإدارة، وريادة الأعمال، وصنع السياسات ووضع القواعد التنظيمية، والتعليم وتطوير الأفكار.

ومع توسع مجالات تأثير المرأة في المجتمع، لا بد من مشاركتها في صنع القرار فيما يتعلق بالقطاع المالي، لكي تتحقق ريادة العمل المناخي وممارسات الاستدامة في القطاع. وفي الوقت ذاته، يتوجب على القطاع المالي أيضاً أن يدرك الدور الذي تسهم به المرأة في عملية التحول. ويمكن تحقيق ذلك عبر توفير التمويل لرائدات الأعمال من أجل بناء الحلول والمشاريع الصديقة للبيئة أو من خلال ضمان تمثيل عدد أكبر من النساء في مجالس إدارة الشركات التي يستثمرن فيها. إضافة إلى ذلك، تستطيع القطاعات المالية تطوير منتجات مالية واستثمارية مصممة خصيصاً لتمكين المرأة من الاستثمار بصفة مستدامة. إذ يمكن للقطاع المالي أن يؤدي دوراً محورياً، ويمكن للحكومات أن تعزز هذا الدور.

وفي سياق صنع السياسات، تضمن مشاركة النساء في صنع القرارات المتعلقة بالتحول إلى صافي الانبعاثات الصفري مراعاة آرائهن وأولوياتهن. وزيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية في قطاعات الطاقة والمناخ والاستدامة يمكن أن تفضي إلى مناهج شاملة بشكل عام.

من أين نبدأ إذاً؟ لا بد من البدء في وضع سياسات تركز على تمكين المرأة من المشاركة في الاقتصاد الأخضر. ويمكن للحكومات تحفيز المستثمرين للاستثمار من منظور المساواة بين الجنسين، ودفع رأس المال نحو إحداث الفرق وإيجاد النوع المناسب من الفرص الاقتصادية للنساء.

إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جزء لا يتجزأ من التحول العادل. والمسألة ليست مسألة عدالة مجتمعية فحسب، بل هي أيضاً ضرورة استراتيجية لمعالجة أزمة المناخ. فلدى المرأة دور فريد لتؤديه في قيادة التغيير الإيجابي نحو مستقبل يتحقق فيه صافي الانبعاثات الصفري في الشرق الأوسط، ومشاركتها الكاملة ضرورية لإيجاد منطقة مستدامة وشاملة ومزدهرة.

زيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية في قطاعات الطاقة والمناخ والاستدامة يمكن أن تفضي إلى مناهج شاملة بشكل عام.

الخاتمة

يؤدي القطاع المالي في الشرق الأوسط دوراً محورياً في تحقيق تطلعات المنطقة نحو صافي الانبعاثات الصفري. غير أننا ما زلنا بحاجة إلى إعادة صياغة ما يقتضيه هذا الدور. وفي سعينا لتيسير عملية التحول إلى اقتصاد مستدام منخفض الكربون، لا بد لتطلعاتنا نحو بناء ذلك المستقبل أن تراعي ما هو عادل ومنصف للجميع.

وفي حين أن العقد المقبل سيشهد على الأرجح ازدهار جهات وتعثر أخرى، فإن عوامل النجاح بالنسبة للمؤسسات المالية تتجاوز مجرد الاختيار بين إزالة الكربون وعدمها. إذ ينبغي للقطاع المالي أن يبدأ في التخطيط لنماذج أعمال جديدة تعكس أولويات الأفراد والمجتمع ككل، وتتوافق بشكل خاص مع أهداف التنمية المستدامة.

وفي أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، نتوقع أن تبدي المؤسسات المالية حماساً كبيراً ويتعهد الكثير منها بالتزامات جريئة بتحقيق صافي الانبعاثات الصفري، وهو أمر إيجابي. لكن الاختبار الحقيقي سيتمثل في ترجمة هذه الالتزامات إلى واقع ملموس. وينبغي علينا جميعاً إخضاع القطاع المالي للمساءلة وجعل الأفراد في صميم مساعي التحول العالمية لمواجهة تغير المناخ.

المراجع

.1 The Sustainable Development Goals (SDGs), The United Nations (UN)
https://sdgs.un.org/goals

.2 Just Transition of the Workforce, and the Creation of Decent Work and Quality Jobs, The United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)
https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Just%20transition.pdf

.3 A just green transition: concepts and practice so far, The United Nations (UN)
https://www.un.org/development/desa/dpad/wp-content/uploads/sites/45/publication/PB_141.pdf

.4 Global Risks Report 2022 – Ch. 2: Disorderly Climate Transition, The World Economic Forum (WEF)
https://www.weforum.org/publications/global-risks-report-2022/in-full/chapter-2-degrees-of-disorderly-climate-transition/

.5 A Framework for Just Transitions, The Just Transition Initiative (JTI)
https://justtransitioninitiative.org/a-framework-for-just-transitions/

.6 Reviews of Geophysics: Climate Change and Weather Extremes in the Eastern Mediterranean and Middle East, The American Geophysical Union (AGU)
https://agupubs.onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1029/2021RG000762

.7 Water In Crisis - Spotlight Middle East, The Water Project
https://thewaterproject.org/water-crisis/water-in-crisis-middle-east

.8 The Road Towards Banking Decarbonisation: The Case of MENA, The United Nations Environment Programme Finance Initiative, (UNEPFI)
https://www.unepfi.org/wordpress/wp-content/uploads/2023/07/The-Road-Towards-Banking-Decarbonisation.pdf

.9 The Global GHG Accounting and Reporting Standard for the Financial Industry, The Partnership for Carbon Accounting Financials (PCAF)
https://ghgprotocol.org/global-ghg-accounting-and-reporting-standard-financial-industry

.10 MENA ESG Bank Tracker - How MENA banks are bridging gaps to progress their ESG performance - Chapter 7: ESG disclosure likely to drive future progress , EY
https://www.ey.com/en_ae/sustainability-financial-services/how-mena-banks-are-bridging-gaps-to-progress-their-esg-performance

.11 Abu Dhabi to Launch First Regulated Carbon Credit trading Exchange and Clearing House in the World, Abu Dhabi Global Market (ADGM)
https://www.adgm.com/media/announcements/abu-dhabi-to-launch-first-regulated-carbon-credit-trading-exchange-and-clearing-house-in-the-world

.12 TPI Sectoral Decarbonisation Pathways, Transition Pathway Initiative (TPI)
https://www.transitionpathwayinitiative.org/publications/2022-tpi-publishes-consolidated-report-containing-decarbonisation-pathways-for-all-high-emitting-sectors.pdf?type=Publication

.13 How can sustainable finance transform 2050 pledges into real-world impact?, EY
https://www.ey.com/en_gl/financial-services/how-can-sustainable-finance-transform-2050-pledges-into-real-world-impact

.14 The Paris Agreement, The United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)
https://unfccc.int/files/meetings/paris_nov_2015/application/pdf/paris_agreement_english_.pdf?gclid=CjoKCQiAj_CrBhD-ARIsAIiMxT-oYnAb6BaEd_20eQecpDgrkUFFYfldoDvuRr8IICGIITACcUfKjF4aAuVCEALw_wcB

.15 How Just Transition Can Help Deliver the Paris Agreement, United Nations Development Programme (UNDP)
https://climatepromise.undp.org/sites/default/files/research_report_document/Just%20Transition%20Report%20Jan%2020.pdf

.16 5 ways to tackle greenwashing, according to UN experts, The World Economic Forum (WEF)
https://www.weforum.org/agenda/2022/11/greenwashing-stop-report-un-experts/

.17 Global energy leader championing climate action – Focus Area 4: Whole-of-society-action, Saudi Green Initiatives
https://www.greeninitiatives.gov.sa/saudi-climate-vision/

المؤلفون

جيسيكا روبنسون

رئيسة قطاع التمويل المستدام
بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
EY-Parthenon

كن جزءاً من الحدث

@WorldGovSummit

www.worldgovernmentssummit.org